اقتصاد

كيف أثرت الحرب على موازنة الدولة.. وماذا أخفت بين أرقامها للعام ٢٠١٦؟

تأمين مستوى معيشي كما في ٢٠١٠ يتطلب موازنة بـ٣١٤٤ مليار ليرة

٤٣٨٨ ليرة ما يعادل ١١ دولاراً حصة كل مواطن في الشهر من الدعم في ٢٠١٦

علي نزار الآغا

لا تبدو المقارنة منطقية وعلمية بين موازنة ٢٠١٠ حيث البلاد في حالة طبيعية وموازنة ٢٠١٦ حيث البلاد في حالة حرب، ما نعرضه هنا ليس بهدف المقارنة بقدر ما هو قراءة في أثر الحرب على موازنة الدولة ومن خلالها على الاقتصاد السوري.

١٩٨٠ مليار ليرة سورية هو الرقم الذي تم اعتماده لموازنة عام ٢٠١٦، وهو أكبر رقم مسجل منذ صدور القانون المالي الأساسي للدولة بالمرسوم (٩٣) عام ١٩٦٧. ولحاقاً خلف هذا المنطق الإحصائي الأصمّ صرحت الحكومة بأكثر من مكان عن الزيادات في هذه الموازنة «الضخمة» بأرقامها.

إلا أن لغة الاقتصاد، تجرد تلك الأرقام من هول ضخامتها الاسمية، وتكشف درجة ضعفها من جهة التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتزيح الغطاء عما لم يعلنه بيان الحكومة المالي، من وهن في برنامجها الاقتصادي، يعكس في حقيقته أثر سنوات الحرب على البلد من جهة، وضعف إدارة أعبائها وتوزيعها على المواطنين بـ«واقعية» من جهة أخرى.

ولمعرفة كيف أثرت الحرب على الموازنة، يمكننا قياسها ببساطة إلى الرقم القياسي للأسعار (تغيره يعني مستوى التضخم في البلد). فلو أخذنا عام ٢٠١٠ كسنة أساس، نجد أن معدل التضخم (وفقاً لما هو معلن رسمياً) قد يتخطى ٤٢٢٪ مع نهاية هذا العام، وذلك على أبسط تقدير، بفعل التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وانعكاسها على أسعار السلع والخدمات، علماً بأن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن المعدل أعلى من ذلك وقد يصل ٦٠٠٪.

وباعتماد السيناريو الأفضل (لمصلحة الحكومة)، ينبغي أن تزيد الموازنة في عام ٢٠١٦ بما لا يقل عن أربعة أضعاف عما كانت عليه في العام ٢٠١٠، كي تحافظ على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطن كما هي دون تغيير يذكر. وهذا يقتضي اعتماد موازنة بنحو ٣١٤٤ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦ (كانت الموازنة ٧٤٥ مليار ليرة عام ٢٠١٠)، ومضاعفة كتلة الأجور والرواتب ومعاشات المتقاعدين بنسبة التضخم نفسها بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٦، وهذا ما لم يحصل أبداً، فنسب الزيادة متواضعة قياساً إلى التضخم، ما يقدم صورة واضحة عن مستوى العجز، وما خلفه من فقر في المجتمع.

طبعاً في الحالة الطبيعية، يجب ألا تزداد الموازنة بأكثر من معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (معدل النمو الاقتصادي الذي يقيس في مضمونه تحسن المستوى المعيشي نظراً لزيادة الإنتاج)، وذلك خشية من الضغوط التضخمية، وتداعياتها السلبية. لذا يتم اعتماد مؤشر حجم الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد كانت تقارب ٥١٪ في عام ٢٠١٠.

عملياً، كانت الحكومة مقيّدة بالإمكانات والموارد المالية المتاحة، في اعتمادها موازنة متواضعة للعام ٢٠١٦، إلى جانب خشيتها من تفجر التضخم، وانخفاض أكبر في قيمة الليرة، لكنها لم تقف مكتوفة الأيدي، فبدلاً من إعادة النظر ببعض بنود وأبواب الموازنة والأساليب الفنية المستخدمة، بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيع أعباء الحرب؛ حافظت على أساليبها التقليدية، التي فاقمت الآثار السلبية للموازنة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

حقيقة الدعم

بالأرقام التقديرية الواردة في موازنة ٢٠١٦، زاد بند فروقات الأسعار (في الإيرادات الجارية) بنحو ١٩٠٪ عما كان عليه في العام الجاري (٢٠١٥)، إذ يستضيف هذا البند مبلغاً بنحو ٣,٦ مليارات ليرة سورية زيادة على عام ٢٠١٥، بفضل سياسة تحرير الدعم «الجزئي/ بلغة الحكومة» ورفع أسعار المشتقات النفطية بصورة رئيسة هذا العام، والتي أخذت من جيوب الفقراء المستحقين الحقيقيين للدعم، بالنسبة نفسها من الميسورين غير المستحقين له بالمعنى الاقتصادي. ولعل هذه إحدى أبرز صور التشوّه في بنود الموازنة، فبدلاً من إعادة هيكلة الدعم وإيصاله لمن يستحقه، وسعت الحكومة من مصادر ضرائبها غير المباشرة من دون تصريح رسمي في ذلك، فالمبالغ الإضافية التي يدفعها المواطنون كفرق في أسعار المواد المدعومة تأخذ صورة ضرائب غير مباشرة تؤمن إيراداً للموازنة من جيوب الفقراء.

ويصب في السياق نفسه، انخفاض رقم مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار بنحو ٤٠,٢٥ مليار ليرة سورية، وذلك من ٢٣٢,٥ مليار ليرة هذا العام إلى ١٩٢,٢٥ مليار ليرة العام القادم، ما يشير إلى احتمال رفع أسعار المواد التموينية، وإعادة النظر في كمياتها.

موازنة ٢٠١٦ خصصت مبلغ ١٠٣٥ مليار ليرة للدعم الاجتماعي الإجمالي، ومنه نجد أن حصة المواطن السوري الواحد من هذا الدعم تبلغ ١٤٦ ليرة في اليوم، أي ٤٣٨٨ ليرة في الشهر (يعادل ١١,٣ دولارات بحسب سعر صرف السوق أمس)، ما يعني ٥٢٦٥٠ ليرة في العام. وذلك على اعتبار أن عدد السوريين اليوم نحو ٢٠ مليون نسمة.

وبالنسبة للأسرة السورية المؤلفة من خمسة أفراد، يكون إجمالي الدعم المقدم لهم من الحكومة في الشهر ٢١٩٣٨ ليرة سورية، على اعتبار أن الدعم يوزع بشكل متساوٍ للجميع، لرجل الأعمال كما المواطن ذي الدخل المحدود أو المعدوم!

وعلى ذلك يمكن للحكومة التفكير بأساليب عادلة لإعادة هيكلة الدعم من خلال تصميم استمارة تقييم لدخل الفرد والأسرة، باستخدام العديد من المؤشرات لضمان أقل خطأ أو تلاعب في التقييم، وعلى ذلك، يتم تقسيم السوريين إلى شرائح، منها يستحق دعم بنسبة ١٠٠٪، ومنها ٥٠٪ ومنها ٢٥٪، ومنها لا يستحق الدعم أبداً، وعلى ذلك يتم تحويل البدل النقدي للدعم شهرياً عبر بطاقات صراف آلي، كلٍ وفق شريحته، ويتم تحديد المبالغ المستحقة وفق مؤشرات حقيقية. في المقابل يتم تحرير أسعار المواد المدعومة، وتحديد رسوم محددة لخدمات الصحة والتعليم، وتصميم آليات مناسبة، تكفل رفع جودتها، وتقديمها وفق منظور آخر للعدالة الواقعية. أو يمكن توزيع مبالغ دعم السلع والمواد والحفاظ على دعم خدمات الصحة والتعليم.

> دولار الموازنة بـ٢٥٠ ليرة يؤمن «إيرادات» إضافية تزداد كلما ارتفع سعر صرفه في السوق

وعلى ذلك تصبح أرقام الموازنة أكثر فاعلية على أرض الواقع، كما تبدو أقرب ما تكون إلى الحقيقة، إذ تحدّ من المخاتلات المحاسبية في إعداد الموازنة، وخاصة سعر الصرف.

«بعزقة» أموال الشعب

رقم آخر يلفت الانتباه في الموازنة، وهو تخصيص مبلغ ٢٥٨,٨٢ مليار ليرة «كاعتمادات احتياطية» للمشاريع الاستثمارية يضاف للجهات العامة عام ٢٠١٦، في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصدة لديها وارتفاع نسب التنفيذ لديها، وهذا الرقم يعادل ٥٠,٧٥٪ من الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة.

المقصود بهذا الرقم –حسب بيان الحكومة المالي– التعامل بعقلانية ومرونة مع تطورات الوضع الأمني على أرض الواقع وترك هامش للتحرك ونقل الأموال المخصصة للاستثمار إلى حيث يكون ممكناً.

وهنا نسأل: على أي أساس تم تحديد رقم الاحتياطات ليزيد بأكثر من ١٠٠٪ من الاعتمادات الرئيسية؟ أليست أولويات تأمين ظروف العيش للمواطنين والحد من الفقر أحق بجزء كبير من هذا الرقم؟ وهل يمكن أن يكون هذا الرقم باباً واسعاً للمناورة في إنفاق المال هنا وهناك من دون ضوابط، وفي غير محله؟

مخاتلات سعر الصرف

لا يزال اعتماد سعر الصرف في الموازنة غير صحيح، ويجعل أرقام الموازنة التقديرية غير منطقية، فبدلاً من تحديد سعر صرف للدولار أمام الليرة واقعي، مستهدف اقتصادياً، يحرص المصرف المركزي على استقراره، ويضبط تقلبه في هامش مقبول، يتم اعتماد سعر الصرف الرائج في المركزي (وسطي المصارف) في أيار عند البدء بإعداد الموازنة، من دون وجود إمكانية لتعديل هذا الرقم، (وهو ٢٥٠ ليرة في موازنة ٢٠١٦) والذي هو أقل من السعر الرائج في السوق، ما يخلق فجوة موجبة لمصلحة الحكومة في جانب الإيرادات، بسبب الفرق بين السعر الرائج وقت تحقق الإيرادات، والسعر المعتمد في الموازنة.

في جانب الإنفاق تكون الفجوة سالبة، فالتكاليف الحقيقية لمشتريات الحكومة سوف تكون أعلى من المقدرة في الموازنة، لذا يكون الحل، بتخفيض تنفيذ المخصصات، حرصاً على عدم تجاوز الأرقام المقدرة، وبهذه الآلية تعمل الحكومة على تخفيض العجز محاسبياً، فقط، بينما يتعاظم في أثره الاقتصادي (تدني القدرة الشرائية للمواطن) واجتماعياً (ارتفاع مستوى الفقر) بصورة تنقصها العدالة.

مع التنويه إلى أن هذه الفجوات تظهر كفروقات أسعار وخسائر مدورة للمؤسسات المعنية بالدعم إذ إن الميزان التجاري هو من يعبر عن حركة الاستيراد والتصدير في الدولة، وهو جزء من ميزان المدفوعات. وهنا يبرز الخلل الحقيقي في سعر الصرف وأثره على مستوى الفقر، إلى جانب الموازنة.

وفي النهاية، يمكننا الحكم على أسلوب إعداد الموازنة بأنه غير منطقي، أبداً، وهذا ما يجعل أداة الحكومة المالية في تنفيذ سياسات وطروحات الدولة والمجتمع؛ غير فعالة اقتصادياً واجتماعياً، خلافاً للتعادل الوهمي بين إنفاق الحكومة وإيراداتها.

ولا ننسى بعض الأسئلة الأخرى المتعلقة بالضرائب وفوائض السيولة، والتفكير بموازنة الأداء..

كلها قضايا تحتاج إلى التوقف عندها بعقلانية اقتصادية ومسؤولية اجتماعية من أجل إعادة النظر ببنود وأبواب الموازنة وأساليب إعدادها الفنية العتيقة، لإعادة الأمور إلى نصابها، وجعل الحكومة قادرة على تحمل مسؤولياتها في تنفيذ سياسات الدولة، وصون الحياة الكريمة للمواطنين وتحقيق العدالة في توزيع أعباء الحرب وبناء البلد من جديد.

---

٣٣٩ «مهرباً» سووا قضاياهم مع الجمارك في أربعة أشهر

محمد راكان مصطفى

كشف مسؤول في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» أن عدد القضايا التي تم عقد التسوية فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٥ اقتصر على ٣٣٩ قضية، منذ صدوره في ٢٠١٥/٧/٧ وحتى ١١/١٧/ ٢٠١٥.

ووصلت قيمة الغرامات المستوفاة عن هذه القضايا مبلغاً يزيد على ٢٩,٨ مليون ليرة سورية، على حين بلغت قيمة الرسوم المستوفاة عن هذه القضايا مبلغاً يتجاوز ١٥,٩ مليون ليرة سورية.

وتوقع المصدر أن يشهد الشهر القادم إقبالاً كبيراً على عقد التسويات على اعتبار أنه آخر مهلة للاستفادة من القانون، الشيء الذي يدفع المخالفين إلى الاستفادة من ميزات القانون.

وقد نص القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٥ على إعفاء المخالفات الجمركية من الغرامات، وتحدثت تعليماته التنفيذية عن تشكيل لجان في مديريات الجمارك بالمحافظات مهمتها عقد التسويات وتطبيق أحكام القانون.

المسؤول الجمركي اعتبر هذا القانون بمنزلة تجديد ضمني للمرسوم ٤٥ لعام ٢٠١٣ الخاص بإعفاء الغرامات الجمركية، لكن تم وضعها بشروط جديدة مع وضع تسهيلات تم من خلالها تلافي الأسباب التي أدت ببعض المخالفين إلى الإحجام عن التسوية بموجب المرسوم ٤٥، مشيراً إلى أن القانون رقم ٧ لم يقم بتشميل أي مخالفة لم تكن مشمولة في المرسوم رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣، مبيناً أن القانون الجديد حمل إيجابيات عديدة تصب في مصلحة المخالفين من جهة وتنعكس إيجاباً على إيرادات الخزينة في الوقت نفسه.

إلا أن القانون الجديد قام بإعفاء المخالف من شرط وجوب إحضار بيان من المحكمة الناظرة بالدعوة الجمركية الخاصة به، وتم الاكتفاء عوضاً عن ذلك بتعهد المخالف بعدم صدور حكم قضائي مبرم في القضية التي سوف يتم عقد التسوية فيها، وذلك تحت طائلة إلغاء عقد التسوية وتنفيذ مضمون الحكم في حال ثبوت عدم صدق تعهده.

كما أن القانون نص على بعض التفاصيل التي لم تكن واضحة في المرسوم ٤٥ كإعفاء المخالف عاقد التسوية من الغرامة الإضافية التي كانت تقدر بما يساوي قيمة البضاعة المحجوزة أو الناجية من الحجز، إضافة إلى أنه ووفقاً للقانون الجديد تم رفع غرامة مخالفة التهريب وما هو في حكمها إلى ٤٠٪ من قيمة البضاعة المخالفة ومن دون تحديد سقف للغرامة على حين أن المرسوم ٤٥ نص على تحديد نسبة الغرامة لمخالفة التهريب وما هو في حكمها، بنسبة ١٠٪ على ألا يتجاوز سقف الغرامة ١٠٠ ألف ليرة سورية.

«التموين»: ربع العينات المسحوبة من الأسواق مخالفة

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عدد العينات المسحوبة من الأسواق بلغ منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر الماضي ١٢٧٩٥ عينة من مختلف المواد والسلع وشملت معظم المحافظات بغية دراستها وتحديد مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت مديرة الشؤون الفنية والجودة والمخابر منى زكار أن متوسط نسبة العينات المخالفة لهذا العام بلغت ٢٥,٨٪ حيث تمت إحالة ٥٠٣ عينات لدراستها في المخبر المركزي منذ بداية العام وتبين بعد إجراء الاختبارات اللازمة لها بأن نحو ١٣٠ منها مخالفة في حين سجلت ٣٧٣ عينة مطابقتها للمواصفات، وعن قلة العينات المحالة للمخبر المركزي نسبة للرقم الوارد من الوزارة بينت أن الكثير من المخالفات يجري تحليلها في مخابر مديريات التجارة الداخلية في المحافظات في حين تتم إحالة العينات التموينية التي لا تتوفر إمكانية تحليلها في المخابر التابعة لهذه المديريات.

وللحديث أكثر عن آلية سحب العينات التقت «الوطن» مدير حماية المستهلك في الوزارة محمد باسل الطحان الذي أوضح أنه يتم سحب العينات من الأسواق والمحال والفعاليات التجارية المختلفة بناءً إما على الملاحظة المباشرة من المراقب بوجود شكوك حول المادة المعروضة لجهة تغير في لونها أو رائحتها أو شكلها أو تتم عملية سحب العينات بناءً على شكاوى ترد لدوريات حماية المستهلك وفي كلتا الحالتين يقوم المراقب المعني مباشرة بسحب عينة من المادة المشكوك بها وذلك ضمن الضوابط والأنظمة المعمول بها من الوزارة حيث يتم سحب العينة وتنظيم ضبط فوري بحضور التاجر فيها وفي حال كان المقصود من العينة إجراء تحليل جرثومي يتم وضع العينة المسحوبة في كيس معقم لعدم حدوث تلوث للعينة والحفاظ عليها كما هي، وأن الضبط المنفذ بحق التاجر صاحب العينة يحفظ في مديرية التجارة الداخلية المعنية ريثما تصدر نتائج الاختبارات.

مضيفاً بأن هناك أنواعاً من العينات تحتاج لتحاليل تخصصية تحال لمخابر خارج الوزارة مثل بعض المواد الصناعية التي تحال إلى مخابر وزارة الصناعة وغيرها.

وفي السؤال عن الإجراءات المطبقة في حال كانت العينة مخالفة أوضح الطحان أنه تتم مباشرة الحجز على المادة التي سحبت منها وإيداعها في مستودعات المديرية المعنية أو في مستودع آخر وتتم إحالة الضبط إلى القضاء المختص وهو صاحب القرار في طبيعة التصرف بالمحجوزات حيث يتم إتلاف البضاعة في حال كانت غير صالحة للاستخدام بشكل نهائي، في حين إذا كانت مخالفة المادة للمواصفات بشكل جزئي أو التلاعب بالمواصفات على سبيل المثال مادة الزيت المعلن أنها من الدرجة الأولى ولدى التحليل تبين أنها من الدرجة الثانية أو الثالثة فهناك العديد من الخيارات للتصرف بها ممكن أن تحال للجمعيات الخيرية أو البيع بالمزاد العلني أو ربما تتم إحالتها لمؤسسات التدخل الإيجابي وذلك حسب مواصفات كل من هذه المحجوزات وفي حال كانت المخالفة جسيمة والمادة معروفة ولها رقم طبخة واضح يتم سحب كافة المنتجات التي تعود لهذه الطبخة من الأسواق وفي حال كانت مجهولة الرقم للطبخة يتم تكثيف سحب العينات من هذه المادة وتحليلها وحجز كل كمية تثبت مخالفتها وإتلافها، مؤكداً أن القضاء هو صاحب الحق بالتصرف بالمحجوزات للعينات المخالفة.

بورصة دمشق تنتخب أعضاء مجلس إدارتها بالتزكية

علي محمود سليمان

قال المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان «إن السوق وبالتعاون مع هيئة الأوراق والأسواق المالية مستمرة بعقد الاجتماع للجان المشتركة بين الطرفين، بهدف البحث في تطوير إجراءات الإدراج في بورصة دمشق وتطوير أدائها، حيث قدمت هذه اللجان العديد من الدراسات المتعلقة بتطوير إجراءات إدراج الشركات في السوق وتحديد الصفقات الضخمة، وكل هذه الدراسات أصبحت محل البحث ولن يتم إصدار أي قرار يتعلق بها إلا بعد التأكد من إمكانية نجاحها عند التطبيق».

وفي تصريح حمدان لـ«الوطن» على هامش انعقاد الهيئة العامة غير العادية لسوق دمشق للأوراق المالية، أوضح أن «الانعقاد جاء بهدف انتخاب أعضاء جدد لمجلس الإدارة الذي ستنتهي ولايته قريباً في ٢٠١٥/١٢/١٩»، مضيفاً بأنه سيتم «رفع نتائج الانتخاب إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية التي ستقوم بإضافة ثلاثة خبراء يتم انتقاؤهم من المجتمع كخبراء يضافون للمجلس، إضافة إلى عضو يمثل هيئة الأوراق والأسواق المالية وعضو يمثل مصرف سورية المركزي ليكتمل نصاب المجلس بتسعة أعضاء».

بدوره رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية غسان القلاع ذكر أن المجلس الحالي «تم تشكيله بقرار من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ ولمدة ثلاث سنوات»، مؤكداً أهمية دعم سوق دمشق للأوراق المالية لزيادة عدد الشركات المساهمة المدرجة فيها، حيث إن مستقبل الاقتصاد السوري يعتمد على الشركات المساهمة.

هذا وقد تم انتخاب المرشحين لعضوية مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية بالتزكية نظراً لعدم وجود مرشحين يزيد عددهم على العدد المطلوب للانتخاب، حيث تم انتخاب الدكتور سليم الشلاح، والدكتور غالب بيانسي مملثين عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما تم انتخاب فراس السمان، وفادي الجليلاتي ممثلين عن شركات الخدمات والوساطة المالية في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتم الانتخاب بالتزكية بحضور ٢٢ عضواً من أعضاء السوق، منهم ١٧ عضواً يمثلون الشركات المساهمة المدرجة في السوق و٥ أعضاء يمثلون شركات الخدمات والوساطة المالية، وتغيب ١٠ أعضاء منهم ٦ من الشركات المساهمة المدرجة و٤ من شركات الخدمات والوساطة المالية.

مطحنة بـ ٧ مليارات ليرة في الكسوة

الوطن

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد وبمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد، دشن رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي مطحنة الكسوة التابعة للشركة العامة للمطاحن بقيمة إجمالية للمشروع تقدر بأكثر من ٧ مليارات ليرة سورية، كما تفقد مواقع العمل والإنتاج في الشركة العربية المتحدة للصناعة «الدبس» في منطقة حوش بلاس بريف دمشق.

افتتح الحلقي رئيس مجلس الوزراء مطحنة الكسوة بريف دمشق بقيمة إجمالية للمطحنة تقدر بأكثر من ٧ مليارات ليرة سورية وتوفيرها أكثر من ١٥٠ فرصة عمل دائمة وما لا يقل عن ١٠٠ فرصة عمل مؤقتة تقدمها نقابة عمال الحمل والعتالة بالإضافة إلى إنعاش المنطقة اقتصادياً وتساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، وتتألف المطحنة من خطي إنتاج طاقة كل خط ٢٢٥ طن قمح يومياً وبطاقة إجمالية ٤٥٠ طن قمح يومياً، وفي تصريح للإعلام أكد الحلقي اهتمام الحكومة بتوفير رغيف الخبز للمواطن وتوفير مخازين إستراتيجية من مادتي القمح والطحين من خلال التوسع في بناء الصوامع والمطاحن وتحقيق انتشارها في مواقع الإنتاج بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من مادة القمح من أجل تحقيق الأمن الزراعي والغذائي وخاصة محصول القمح، وأكد الحلقي أن الحكومة تقوم حالياً بإعادة تأهيل قطاع المطاحن على مستوى المحافظات كافة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الطحين وأكد الحلقي أن تدشيننا اليوم لمطحنة الكسوة والذي يصب في إطار توفير مادة الطحين للمنطقة الجنوبية جاء ثمرة إصرار الشعب السوري العظيم على العمل والإنتاج وتعزيز مقومات صموده ومحاربة الإرهاب، وأن الحكومة تسعى جاهدة لإعادة إحياء العملية الإنتاجية لجميع القطاعات التنموية وخاصة الزراعية والصناعية وتوفير فرص عمالة جديدة وتحقيق تنمية شاملة، كما تفقد الحلقي واقع العمل والإنتاج في الشركة العربية المتحدة للصناعة (الدبس) في منطقة حوش بلاس بريف دمشق واطلع على مراحل الإنتاج وصالات الشركة والتحديات التي تواجهها ومدى توافر مستلزمات العمل والإنتاج وأسباب توقف بعض خطوط الإنتاج والمقترحات التي تساهم في تفعيل العملية الإنتاجية، وتوفر الشركة فرص عمل لأكثر من ٥٢٥ عاملاً وتنتج الأقمشة القطنية المقصورة والمصبوغة والمطبعة وتعد الشركة الوحيدة في القطاعين العام والخاص التي لديها عملية إنتاجية متكاملة من الأقمشة وحتى التجهيز النهائي وتوفر الكادر اللازم الفني والإنتاجي والخبير في الأقسام الإنتاجية من نسيج ومصبغة ومطبعة. وبعد جولته التفقدية أكد الحلقي لوسائل الإعلام أن صناعة الغزل والنسيج في سورية تعد من أقدم الصناعات الوطنية التاريخية العريقة حيث تعد سورية الموطن الأول لصناعة الغزل والنسيج، بالإضافة إلى توافر العمالة الماهرة والمتميزة في هذه الصناعات وخاصة صناعة الأقمشة كأقمشة الدامسك والبروكار على الصعيد العالمي وخاصة في دمشق وحلب، وقد أولت الحركة التصحيحية قطاع الغزل والنسيج الأهمية الكبرى من خلال التوسع في بناء المصانع وتزويدها بالتقانات الحديثة باعتباره قطاعاً تنموياً واستراتيجياً حيوياً ساهم في تعزيز موارد الدولة وتوفير فرص عمالة للآلاف من الأسر السورية واكتسب السمعة العالمية من حيث الجودة والكمية والتنوع، وراحت أسواق عالمية تعتمد عليه بشكل كبير وكان منافساً بشكل قوي وهذا ما جعله من أوائل القطاعات التي استهدفتها المجموعات الإرهابية بإيعاز من عصابات أردوغان حيث قامت بتفكيك معامل الغزل والنسيج وسرقتها إلى تركيا وتهجير وقتل الخبرات العاملة في هذا القطاع كباقي القطاعات التنموية، واليوم فإن الحكومة السورية ومن خلال وضعها العديد من الخطط والبرامج المرحلية والمستقبلية تقوم بإعادة إحياء هذه الصناعات العريقة من خلال إعادة تأهيل المعامل المتضررة وافتتاح خطوط إنتاج جديدة وكذلك دعم القطاع الخاص لإعادة إحياء «صنع في سورية» كماً ونوعاً وتوفير مستلزمات الإنتاج من خلال التوسع بزراعة القطن هذا المحصول الاستراتيجي المهم الذي يتميز بالجودة والنوعية الفائقة على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى الاهتمام بواقع المدن والمناطق الصناعية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والورشات والحرف العاملة في هذا القطاع المهم ووجه الحلقي بضرورة تجاوز معوقات العمل وخاصة استمرار التغذية الكهربائية وأهمية توافر كادر تسويقي في الشركة وبالإضافة إلى تعزيز وتوفير الكوادر الفنية والإنتاجية وخلق مناخ مناسب للعمل والإنتاج.